

Distr.: General
14 March 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة
الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه
الدورة الأولى

٢٨ شباط/فبراير ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠

”ورقة عمل بشأن عناصر إطار للتعاون والعمل في مجال الاتجار
بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“ مقدمة من
جنوب أفريقيا في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠

مقدمة

١ - يتمثل التحدي في التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي الواقع التحدي لمؤتمر عام ٢٠٠١، في تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنسيق المبادرات الوطنية والإقليمية وزيادة التعريف بالمسألة لاكتساب الدعم الفعلي من الحكومات والسياسيين والمجتمع المدني في جميع الدول. لذلك ينبغي أن يوفر المؤتمر إطارا متفقا عليه للعمل والتعاون في المستقبل لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولهذا الغرض ينبغي أن يعترف المؤتمر بوجود التصدي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من زاوية اشمالية للحد من الأسلحة ونزع السلاح، وبناء السلام بعد الصراعات، ومنع الصراعات والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

النطاق

٢ - ينبغي أن يركز مؤتمر عام ٢٠٠١ على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه بالاستناد إلى جملة أمور منها المسائل المحددة في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (A/54/260 و Add.1). ولكي يضطلع المؤتمر بولايته على نحو فعال، ينبغي ألا يركز على الاتجار غير المشروع فحسب بل ينبغي أن يتصدى أيضا

لمسائل صنع هذه الأسلحة، بما في ذلك الذخيرة، واستخدامها وتخزينها ونقلها بطريقة غير مشروعة. فعدم كفاية الضوابط القانونية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق صنع تلك الأسلحة واستخدامها وتخزينها ونقلها يساهم في الاتجار غير المشروع بها. لذلك من الهام أن يسهل المؤتمر أيضا ما يناسب من العمل والتعاون والتنسيق على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي بهدف تشجيع السياسات المسؤولة في مجال صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة ونقلها واستخدامها. ولن يتمكن المجتمع الدولي من كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة بشكل فعال إلا بزيادة الشفافية وتحسين ضوابط تجارة الأسلحة المشروعة.

الهدف

٣ - ينبغي أن يزيد المؤتمر من التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتفادي تكرار المبادرات من أجل ضمان الاستفادة بشكل فعال من الموارد القليلة المتاحة. وينبغي أن يعد المؤتمر إعلانا سياسيا يحدد إطارا للتعاون والعمل في المستقبل في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه على أساس التجارب المكتسبة من النهج الوطنية والإقليمية.

جدول الأعمال

٤ - ينبغي أن يكون جدول أعمال المؤتمر اشماليا وأن يتيح فرصا للنظر في جميع النهج والتدابير الوطنية والإقليمية للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن تستند النهج والتدابير التي يجري النظر فيها إلى عناصر إطار التعاون والعمل في المستقبل في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

عناصر إطار للتعاون والعمل في مجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

٥ - ينبغي أن تتضمن نتائج المؤتمر إعلانا سياسيا يحدد إطارا للتعاون والعمل في المستقبل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وينبغي أن تحدد وترتب حسب الأولوية فحجا قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل يمكن أن تمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويمكن تجميع عناصر ذلك الإطار حول منع صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتجميعها بشكل مفرط ومحل بالاستقرار والاتجار بها بطريقة غير مشروعة ومكافحة ذلك والقضاء عليه ويمكن أن يشمل ما يلي:

(أ) ديباجة

ينبغي أن تنص الديباجة على اعتراف بأهمية التعاون والمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وينبغي أن تشدد الديباجة على الحاجة إلى ممارسة مراقبة فعالة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلا عن الذخيرة، خاصة أثناء عمليات السلام وفي حالات ما بعد الصراع. وينبغي أن تتضمن أيضا اعترافا بأثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وإعادة بناء المجتمعات بعد الصراع والتكاليف البشرية لاستخدام هذه الأسلحة ضد السكان المدنيين؛

(ب) تحسين نظم تعقب تدفقات الأسلحة غير المشروعة والقضاء على هذه

التدفقات عن طريق:

١' تأمين الإدارة الفعالة والحفظ المأمون لمخزونات الأسلحة وتدمير الأسلحة الزائدة عن الحاجة. وهناك حاجة إلى التعاون الدولي من أجل منع فقدان أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة من مخزونات الحكومات. وينبغي الاحتفاظ بجرود دقيقة وينبغي أن تسعى الدول إلى إبرام اتفاق بشأن تدمير جميع الأسلحة الزائدة عن الحاجة أو البالية الموجودة في مخزونها لمنع دخولها إلى السوق غير المشروعة؛

٢' تيسير التعاون في تعقب الأسلحة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. هناك حاجة إلى التعاون بين الدول لتيسير تعقب الأسلحة غير المشروعة. وينبغي إنشاء آليات لتبادل المعلومات على أساس إقليمي/دولي للمساعدة في تحديد أوجه الضعف في سلسلة التوريد غير المشروع واتخاذ الإجراءات المناسبة؛

٣' بناء القدرة التنفيذية لوكالات إنفاذ القانون لإعمال الضوابط المتعلقة بالانتشار غير المشروع. وينبغي تمكين وكالات إنفاذ القانون من أعمال أية اتفاقات يتم التوصل إليها. وتشمل المجالات الهامة التطوير والتدريب اللذين يجب تخصيص موارد لهما لتسهيل هذه المهمة الهامة؛

٤' تعليم الأسلحة الصغيرة. سوف تتعزز الجهود المبذولة لمنع ومكافحة تحويل الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة إذا تحسنت القدرة على تعقب الكيفية التي تصبح بها الأسلحة بالفعل غير مشروعة. وينبغي أن تفكر الدول في آلية أو نظام تعلم بموجبه جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مكان صنعها. وينبغي الاحتفاظ بسجلات دقيقة بشأن عمليات التعليم تلك.

وينبغي إما تدمير جميع الأسلحة غير المعلمة أو تعليمها عندما تصبح في حوزة السلطات.

(ج) تعزيز الضوابط المتعلقة بعمليات تجميع ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذلك عن طريق:

‘١’ استحداث ضوابط لعمليات تحويل الأسلحة. يمكن تحويل أسلحة تنقل بطرق مشروعة إلى وجهات غير مشروعة أو غير مأذون بها بعدة طرق منها تزييف شهادات المستخدمين النهائيين. وينبغي مناقشة معايير لمنع ذلك التحويل؛

‘٢’ إعمال قرارات حظر الأسلحة - تُعد قرارات حظر الأسلحة نظرياً إحدى الأدوات الفعالة المتاحة لمجلس الأمن. ولكن غالباً ما تزوغ عنها في الحياة العملية الحكومات العديمة الضمير والوسطاء من القطاع الخاص. وينبغي التصدي لمسألة التنفيذ الفعال لقرارات حظر الأسلحة التي تتخذها الأمم المتحدة.

‘٣’ مراقبة إمدادات الذخيرة ينبغي تطوير الضوابط المتعلقة بصنع الذخيرة ونقلها وتجميعها.

‘٤’ تنظيم سمسرة الأسلحة ووكلاء الشحن هناك أدلة متزايدة على أن الكثير من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تدخل مناطق الصراعات ينقلها سمسرة أسلحة ووكلاء شحن. وينبغي أن يسعى المؤتمر إلى إبرام اتفاق دولي بشأن التدابير اللازمة لمراقبة السمسرة. وينبغي بالخصوص التصدي لمسألة سن القوانين الوطنية المنظمة للسمسرة وتجرى انتهاكات الأنظمة.

(د) تشجيع إزالة الأسلحة من المجتمع وتدمير الأسلحة الزائدة عن الحاجة عن طريق:

‘١’ وقف تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والزائدة عن الحاجة ينبغي أن تُناقش الدول التجارب المكتسبة في مختلف البرامج وخاصة برامج استبدال الأسلحة لأغراض التنمية وأن تتفق على مبادئ توجيهية الممارسات الفعالة. وينبغي التشديد على التخلص من تلك الأسلحة بتدميرها؛

٢' ترتيب الأولويات في عمليات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإدماجهم، بشكل إذا لا يتم بشكل فعال تجريد المقاتلين من السلاح وإعادة إدماجهم عند انتهاء الصراعات وأثناء عمليات السلام، تُحوّل الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وينبغي أن يتفق المؤتمر على إدراج عنصر فعال لترع السلاح في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعم السلام؛

٣' استخدام الأسلحة الصغيرة العسكرية على القوات الحكومية ينبغي وضع معايير تقتصر الدول بموجبها استخدام الأسلحة الصغيرة المصممة للاستخدام العسكري واستخدام أفراد الشرطة على تلك القوات فقط؛

(هـ) تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات والتشاور حول الأسلحة عن طريق:

١' تعزيز الشفافية ينبغي أن يتفق المؤتمر على وضع آليات وطنية ودولية تتعلق بالشفافية في مجال الأسلحة الصغيرة يمكن أن تعالج مسألة شفافية عملية تحويل تلك الأسلحة؛

٢' تحسين عمليات تبادل المعلومات والتشاور بين الحكومات ينبغي أن تتفق الدول على عدد من عمليات تبادل المعلومات الدولية التي يمكن أن تساعد على بناء الثقة وتسهيل الاتفاق على كمية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللازمة للدفاع الوطني وحالات التدفق غير المشروع للأسلحة وأنماط تلك التدفقات؛

(و) تحسين التعاون والمساعدة - عن طريق ضمان التنفيذ الفعال للمبادرات التي تستند إلى عناصر محددة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته ومنعه والقضاء عليه وتحديد المجالات التي يمكن أن تستفيد فيها الدول والمناطق من التعاون الدولي المناسب والمساعدة الدولية المناسبة. ويمكن أن تشمل تلك المجالات المساعدة في تدمير الأسلحة الزائدة عن الحاجة وغير المشروعة، وتحسين قدرة الوكالات الوطنية لأعمال القانون ومراقبة الأسلحة والمساعدة في تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛

(ز) تعزيز القانون الإنساني الدولي لقد أسفر تجميع واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل مفرط محل بالاستقرار عن إصابات بين المدنيين. وهناك حاجة إلى مواصلة النظر في مسألة الأسلحة الصغيرة في سياق القانون الإنساني الدولي.